أكد استعداد الشركة للمساهمة في مشاريع "التنمية" وخطة للتوسع عالمياً

دشتي: «الوطنية للتنظيف» تعتزم زيادة رأسمالها 100٪ بعد أخذ الموافقات الرسمية بقيمة 150 فلساً للسهم

قال رئيس مجلس الإدارة في الشركة الوطنية للتنظيف م.فؤاد دشتي ان الشركة مستعدة للمساهمة في خطة مشاريع التنمية لتكون شريكا فاعلا في نهضة البلاد، مشيرا إلى ان إستراتيجية الشركة «تمضي قدما في التوسع إقليما ودوليا».

وأضاف خلال المؤتمر الصحافي الذي عقدته الشركة أمس، ان المشاريع التي نفذتها الشركة منذ تأسيسها عام 1978 جعلتها تحتل اليوم مكانة مرموقة بين الشركات المنافسة، ليس فقط في السوق المحلي وإنما في أسواق دول المنطقة، الأمر الذي أهلها للمنافسة العالمية، وأيضا شجع البنوك على تمويل مشاريعها.

وأكد ان دعم البنوك المحلية للشركة جاء نتيجة التزامها وقوة أصولها ما يدل على قدرتها. وبلغ إجمالي التسهيلات الممنوحة 95 مليون دينار.

وذكر ان طموحات الشركة في المرحلة المقبلة تتجه نحو دول مجلس التعاون الخليجي للتأهل في العقود التي ستطرحها تلك الدول، بناء على ما نملكه من خبرات تؤهلنا لذلك والاستمرار في تطوير وانتاج شتلات وأنواع مختلفة من النباتات والأشجار والشجيرات لتكون من أكبر المزارع الإنتاجية في الكويت.

وأشار الى انه لم توزع أرباح عن العام 2010، وذلك لاعتزام الشركة زيادة رأسمالها بنسبة 100٪ في حال أخذت جميع الموافقات اللازمة لذلك، حيث يوزع الاكتتاب على المساهمين الحاليين للشركة بنسبة مساهمتهم، مشيرا الى انه اذا لم يتم الاكتتاب بكامل النسبة، فيمكن لمساهمين استراتيجيين الدخول لتغطية باقي النسبة.

وحول قيمة الاكتتاب في السهم، قال دشتي ان القيمة الاسمية للسهم نحو 100 فلس يضاف اليها 50 فلسا، مشيرا الى ان القيمة الدفترية للسهم بنهاية 2010 بلغت 211 فلسا.

وأشار الى ان عوائد الشركة للسنوات الماضية تقدر بنحو 30 مليون دينار، وانه من المتوقع ان ترتفع خلال السنوات المقبلة ما بين 35 و40 مليون دينار.

وتوقع دشتي تحقيق معدل نمو في الارباح بنهاية 2011 بنسبة 15٪، وان ترتفع هذه النسبة خلال العام 2012 الى اكثر من 20٪ حيث ستجني الشركة أرباحا كبيرة مع انتهاء عدد كبير من المشاريع قيد التنفيذ.

ولفت الى ان الشركة في الوقت الراهن تركز على مشاريع تطرح في كل من قطر والكويت والإمارات، وان الشركة اقرب الى الفوز بهذه المناقصات، وذلك لسجلها الحافل بالانجازات في مشاريع مشابهة.

وقال انه تم تأسيس شركة في (أبوظبي) للعمل في تنظيف الخزانات والصهاريج ومعالجة آثار التلوث وتشغيل نظم الري للأراضي الزراعية واستصلاح الأراضي وادارة وتشغيل المزارع برأسمال قدره مليون درهم اماراتي وفي قطر تم تسجيل شركة لتشغيل وصيانة مركز المخلفات الخطرة.

وبين ان الشركة حصلت على قرض تمويل بقيمة 17,2 مليون درهم إماراتي من بنك أبوظبي الوطني لمشروع مكافحة وإبادة الحشرات والقوارض في المنطقة الغربية الموقّع مع بلدية أبوظبي وحصلت على قرض بقيمة 103,7 ملايين ريال قطري من بنك الدوحة لغرض مشروع تشغيل وصيانة مركز المخلفات الخطرة مع قطر للبترول.

وأضاف دشتي ان الشركة لاتزال تنتظر رد الجهات المعنية في امارة أبوظبي وكذلك في العراق بخصوص المناقصتين اللتين تنافست عليهما الشركة وقدمت اقل الأسعار. وعلى الرغم من ان المناقصتين تم التقدم للتنافس عليهما منذ فترة إلا انه حتى الآن لم يتم الإعلان عن الفائز فيهما، مشيرا الى ان الشركة خاطبت الجهات المعنية للاستفسار عما وصلت إليه الإجراءات وتم إبلاغنا انه حتى الآن لم يتم الإعلان عن الفائز.

وأوضح ان الشركة والتزاما منها بتطبيق قوانين البلاد تعمل وفق أحدث برنامج يحقق أقصى درجة من الكفاءة والحفاظ على حقوق الموظفين والعاملين فيها حيث استحدثت قسما جديدا يختص برعاية العاملين وحل مشكلاتهم ويخدم أكثر من 17 جنسية تعمل لديها.

وأوضح أن الشركة أسست قطاعا متميزا لخدمة مكافحة الحشرات والقوارض والحيوانات الضالة ويعمل منذ أكثر من 30 عاما وقد حصلت الشركة على شهادة الجودة العالمية والتي تعتبر الشركة الأولى من نوعها في الكويت والشرق الأوسط التي تحصل على هذه الشهادة.

وبين ان الشركة تعتبر من أولى الشركات التي حصلت على شهادات الجودة العالمية وأصبحت نموذجا يحتذى به في مواكبة التطورات العالمية والمستجدات بما يدعمها في رفع كفاءة موظفيها وعمالها لتقديم أفضل خدمة لكل عملائها حسب المعايير الدولية، فقد حصلت الشركة على شهادات الآيزو.

وقال أن الشركة أثبتت مدى التزامها بتطبيق قوانين البلاد وخصوصا العمل باستخدام أحدث برنامج للشؤون الإدارية وشؤون الموظفين وبما يحقق أقصى درجه من الكفاءة في العمل والحفاظ على حقوق الموظفين والعاملين فيها.

وأوضح ان الشركة تحرص على تدريب الموظفين والعاملين لديها من خلال إقامة دورات تدريبية بصفة دورية داخل الكويت وخارجها وتعتبر هذه من المهام الأساسية التي تقوم بها الشؤون الإدارية بالشركة.

وحول الاهتمام بالبيئة، قال دشتي ان الشركة أسست ادارة البيئة للمخلفات وذلك في عام 1999 تعنى بإدارة ونقل ومعالجة والتخلص الآمن من المخلفات الصناعية بشقيها الخاملة والخطرة وذلك من خلال فوز الشركة بإدارة محطة معالجة المخلفات الصناعية للهيئة العامة للصناعة.

من جهته قال المدير العام الإقليمي للشركة الوطنية للتنظيف محسن بوشهري ان الشركة تطمح إلى الإقليمية والعالمية لما تتمتع به من خبرات طويلة وكوادر مدربة وفق أحدث النظم في هذا المجال علاوة على امتلاكها معدات حديثة ترسخ نشاطاتها في العديد من البلدان الخليجية والعربية بل والعالمية.

وذكر بوشهري ان الشركة وضعت لنفسها خطة ستجني من ورائها عوائد بقيمة 200 مليون دينار خلال السنوات الخمس المقبلة، مشيرا إلى ان الشركة ستركز أعمالها خصوصا في منطقة الخليج.

إعادة تأهيل البحيرات النفطية

ولفت دشتي الى إنجازات الشركة خلال السنوات السابقة في تأسيس قاعدة كبيرة في مجال إعادة تأهيل البحيرات النفطية حيث أنها من أوائل الشركات المحلية التي عالجت بحيرات الحماة النفطية والمملوكة لشركة البترول الوطنية حيث واجهتها تحديات كثيرة في هذا العمل ولكن بالجهود المبذولة من قبل الإدارة العليا والإدارات المساندة في الشركة تمت معالجة وإعادة تأهيل هذه البحيرات وإعادة زراعتها وصنفت من أفضل المشاريع البيئية لدى مؤسسة البترول الوطنية.

أحدث التقنيات العالمية

وقال دشتي ان للشركة دورا كبيرا في حماية المحميات البرية من خلال إزالة 16 بحيرة من مشتقات نفطية من محمية صاحب السمو الأمير واعادة تأهيلها من خلال توقيع عقد مع شركة نفط الكويت، مؤكدا امتلاك الشركة الروبوت الآلي الذي استطاع الغوص تحت سطح المياه وصولا للقاع وإزالة الحمأة في مختلف الخزانات والأحواض ويعمل بالتوجيه الخارجي «ريموت كونترول» وكانت نقلة نوعية في عمليات تنظيف خزانات البترول واحواض فصل المياه عن الزيوت وذلك لقدرة هذا الجهاز على العمل بدون تدخل الأيدي العاملة الا في التنظيف النهائي.

● احمد يوسف

م.فؤاد دشتي

بوشهري: خطة طموحة ستجني الشركة منها عوائد بـ 200 مليون دينار خلال السنوات الخمس المقبلة

جانب من المؤتمر الصحافي

«إنجنيرينج» و«مجموعة العرفج» تعرضان أحدث تقنيات تنقية ومعالجة المياه بمعرض الكويت للبيئة والمياه

أعلنت شركة «م.ف.انجنيرينج» بالتعاون مع مجموعة شركات العرفج، الشريك الاستراتيجي والممثل لها في الكويت، عن مشاركتها كراع فضي في معرض الكويت للبيئة والمياه والطاقة الذي تقيمه وتنظمه شركة معرض الكويت الدولي على ارض المعارض الدولية بمشرف خلال الفترة من 10 إلى 12 إبريل الجاري.

وتعتبر شركة م.ف.انجنيرينج إحدى الشركات الأوروبية الرائدة التي تأسست منذ أكثر من عقدين من الزمان، وتعمل على تقديم خدمات واسعة في مجال البيئة متضمنة أحدث التقنيات الهندسية والحلول التكنولوجية المبتكرة في مجال معالجة المياه وتكريرها.

اما مجموعة شركات العرفج فتعتبر إحدى الشركات المميزة في قطاع التنظيف وإعادة التدوير في الكويت منذ أكثر من 50 عاما مضت، علاوة على قيامها بتقديم مجموعة من الخدمات الشمولية والمختصة بوضع حلول بيئية تساهم بشكل كبير في تطوير البنية التحتية للبيئة الكويتية.

وحول هذه المشاركة، قال الرئيس التنفيذي لمجموعة «العرفج» سليم شبلاق انه: «إيمانا من المجموعة بضرورة تطوير خطط معالجة المياه في الكويت، فإنها قامت بالتحالف مع شركة «م.ف.انجنيرينج» وتأسيس كونسورتيوم معها، وذلك في إطار خطتها الإستراتيجية لعرض التكنولوجيا المتطورة في قطاع معالجة المياه في السوق الكويتي»، مضيفا أن من شأن هذا التحالف أن يمهد الطريق نحو تأسيس أرضية صلبة للتوعية العامة بخصوص الحفاظ على البيئة الصحية والأدوات التقنية المستخدمة في تطوير نظم حماية البيئة.وأوضح شبلاق في تصريح صحافي أنه نظرا الى ان الكويت تعاني من شح الموارد الطبيعية لمياه الأمطار، علاوة على الملوحة الزائدة في المياه الجوفية، فإنها بحاجة ماسة إلى إيجاد خطط معالجة فورية للمياه للاستفادة من هذه المياه لخلق مورد جديد للمياه الطبيعية، وذلك كله في إطار سعيها للحفاظ على البيئة.

وكشف شبلاق عن التقنية الحديثة المستخدمة في معالجة المياه والتي تحمل اسم «Brackish Water Treatment Unit BW»، مشيرا إلى أن هذه التقنية تستخدم لمعالجة أشد الشوائب الموجودة في المياه الأرضية عن طريق استخدام بعض المعادن المذابة لتطهير المياه من الأملاح والمعادن غير المفيدة بالإضافة إلى الشوائب الأخرى.

وأضاف أن هذه التقنية تعتمد على تمرير المياه غير المكررة عبر هذه الوحدة للحصول على مياه صحية ونقية صالحة للشرب على أعلى مستويات النقاوة ووفق المعايير العالمية، حيث تعتبر عملية التكرير المذكورة عملية بديلة لعمليات التنقية الفيزيائية والكيميائية.

من جهته، أعرب مدير عام شركة «م.ف.انجنيرينج» براكش عن فخره لمشاركته في هذا المعرض، مؤكدا أن هذه المشاركة انما تقدم لمنطقة الخليج بشكل عام، وللكويت بشكل خاص خلاصة تجارب الشركة خلال العقدين المنصرمين في مجال تنقية ومعالجة المياه، مشيرا إلى ان السوق الكويتي يعد أحد الأسواق الناضجة التي تستوعب ما توصلت إليه التكنولوجيا الغربية في هذا المجال.

وبين أن الهدف الأساسي من خطة التعاون والشراكة الاستراتيجية مع مجموعة شركات العرفج هو تأمين مياه صحية صالحة للشرب لمواقع متعددة في الكويت يصعب وصول المياه النقية اليها للاستخدام الفردي.

واختتم براكش بالتأكيد على أن مشاركة «م.ف.انجنيرينج» في هذا المعرض، والتي تعد الأولى من نوعها، ستتضمن عرضا تفصيليا لوحدة تنقية المياه الجديدة التي تعتبر من أحدث الوحدات التكنولوجية في هذا المجال.

سليم شبلاق

NBK CAPITAL

صندوق الوطني للأسهم الكويتية

تاريخ التقييم	31 مارس 2011
القيمة الصافية للسهم	KWD 0.63519
أداء الصندوق (منذ بداية السنة)	-9.72%
أداء مؤشر MSCI الكويت (منذ بداية السنة)	-10.31%

nbkcapital.com

السلة الاقتصادية

qualitykw60@hotmail.com
بقلم: د. وليد عبدالوهاب الحداد

المواصفات المطلوبة في الفريق الحكومي القادم

فليعذرني القراء في التعبير عن الوزارة القادمة بالفريق لأن هذه الصفحة مخصصة للإدارة والاقتصاد ولذلك سأطرح وجهة نظري من رؤية إدارية باعتبار أن الحكومة هي فريق عمل مطلوب فيه تحقيق رؤية وإستراتيجية وأهداف مأمولة للشعب الكويتي، وكلمة حق يجب أن تقال ان الحكومة السابقة لم تخل من الإيجابيات كما يصفها البعض بل ان هناك إيجابيات نراها كخبراء في الإدارة والاقتصاد، منها وضع خطة تنموية خمسية وهذا بحد ذاته تطور كبير في الأداء الحكومي بأن بدأنا أن نخطط لأنفسنا ونسير بناء على خطط مكتوبة والشيء الجميل في هذه الخطة أنها مقرة من مجلس الأمة وحصلت على موافقة شعبية والأجمل أنها صدرت بقانون، ولذلك فالحكومة أمام محاسبة المجلس في حالة عدم التنفيذ، كما أن الحكومة السابقة عملت على إصدار منظومة من القوانين الاقتصادية التي من شأنها أن تفعل من اتجاه الكويت كمركز مالي وتجاري وأهمها قوانين الخصخصة، وقانون الـ B.O.T، وقانون هيئة أسواق المال، وقانون العمالة.

ولكن يعاب على الحكومة هنا البطء في عملية التنفيذ، وعدم اختيار الفريق المناسب لتنفيذ هذه المشاريع الاقتصادية الهامة، وأيضا يعاب عليها عدم قدرتها على الوقوف أمام طوفان العطايا والهبات الشعبية والكوادر وإن حاولت ذلك ولكن لم تستطع، ونحن أمام استقالة الحكومة، وتعيين الشيخ ناصر المحمد رئيسا للوزراء مرة أخرى نرى أن يضع الشيخ ناصر رؤية جديدة للتشكيل الحكومي الجديد، ويبتعد عن الأسلوب السابق الذي أفضى إلى كثير من الأزمات مع البرلمان وأهمها:

● عدم الاستعجال في التشكيل والتأني والروية في الاختيار.

● قبل اختيار فريقه الحكومي من المهم جدا تحديد ماذا أريد من خلال خطة أو إستراتيجية أعمل على تنفيذها ومن ثم اختيار الأفراد المناسبين للتنفيذ وممن لديهم الخبرة والقدرة الإدارية والسياسية والفنية على التنفيذ.

● نصت المادة «98» من الدستور على «أن تتقدم كل وزارة فور تشكيلها ببرنامجها إلى مجلس الأمة، وللمجلس أن يبدي ما يراه من ملاحظات بصدد هذا البرنامج»، وهذا يدل على أن آباءنا ممن وضعوا هذا الدستور وضعوا في حسبانهم أن تعمل الحكومة وفق خطة وبرنامج، ولم تكن في ذلك الوقت كلمة إستراتيجية واردة ولكنها تفهم من سياق التعبير، وكلمة «فور تشكيلها» تعني بعد التشكيل ولكن يفترض برئيس الحكومة أن يضع تصوره وخطته للمرحلة القادمة قبل أن يشكل فريق العمل، ولعل من أهم الأمور التي يجب أن يضعها في الحسبان تطبيق الخطة الإنمائية كمنطلق لخطته وتحويل الكويت إلى مركز مالي وإداري، وتعديل هيكلية قطاع العمالة، وهيكلية الميزانية العامة كمنطلقات وقواعد رئيسية لإستراتيجيته.

● من المهم جدا الاستغناء عن أسلوب المحاصصة، والتمثيل القبلي والطائفي والسياسي، والاتجاه إلى حكومة تكنوقراط لها القدرة على تنفيذ الخطة الإنمائية وغيرها من الطموحات التي ذكرناها سابقا، فالأسلوب السابق لم يستطع أن يحقق أهدافنا من التشكيل الحكومي، ولا شك في أننا بحاجة إلى رؤية جديدة للتشكيل وأهمها أسلوب التكنوقراط وحتى لو اضطررت للاختيار من الطوائف السياسية المختلفة فالاختيار يكون للأفضل ولمن يستطيع أن يحقق أهدافنا، ولقد نصت المادة «7» من الدستور على «العدل والحرية والمساواة دعامات المجتمع»، ولقد قال صاحب السمو الأمير في خطابه في العيد الوطني بأهمية نبذ الفرقة والتباعد والترفع عن التحزب والتعصب والقبلية، وهذا يقتضي أن نطبق المبدأ الدستوري، وخطاب صاحب السمو الأمير في الحكومة القادمة وأن نضع أسلوب الاختيار للأفضل ومن له قدرة على دعم خطط الكويت وتنفيذها.

● أسلوب التقييم للوزراء يجب أن يتغير ويعتمد على ما قدم هذا الوزير منذ البداية من خطة وأهداف ورؤية لتطوير وزارته وما القيمة المضافة التي يمكن أن يضيفها للعمل الحكومي وللاقتصاد والمجتمع الكويتي، فهذا المعيار هو الأساس في تقييم الأداء بالأخص للوزراء السابقين في الوزارة السابقة.

● النظام البرلماني الذي نتبعه لا يفرض تشكيل الحكومة من المجلس بل نصت المادة «80» على «أن الوزراء غير المنتخبين بمجلس الأمة أعضاء في المجلس بحكم وظائفهم»، ولكن مع ذلك أعطى الدستور مجموعة من الأدوات التي تستطيع أن تضع الرقابة على الحكومة من الأعضاء متى ما حصلوا على الأغلبية ومنها مادة «102» التي تقضي بعدم التعاون مع الحكومة، بالإضافة إلى الأدوات الأخرى مثل السؤال والاستجواب ولجان التحقيق، وهذا يقتضي من الحكومة كسب أغلبية الأعضاء إلى جانبها ولعل روح ونصوص الدستور تقضي بأن تشكل الحكومة من مجموعة من الأعضاء ممثلة فيها، ونصت المادة (56) على «.. ويكون تعيين الوزراء من أعضاء مجلس الأمة ومن غيرهم، ولا يزيد عدد الوزراء جميعا على ثلث عدد أعضاء مجلس الأمة»، والناظر والمتفحص لهذا النص الدستوري يرى بوضوح أن رغبة المشرع في أن يكون الوزراء من مجلس الأمة لأن النص ينص على «تعيين الوزراء من أعضاء مجلس الأمة ومن غيرهم»، فالنص على أعضاء مجلس الأمة أولا هو الأساس وغيرهم هو الفرع، والمراقب يلاحظ ولله الحمد أن تشكيلة أعضاء مجلس الأمة في العقد الأخير تضم نخبة من التكنوقراط في شتى المجالات وخبرات يعتد بها.

ويمكن إذا دخلت الحكومة أن يكون لها دور رائد في تنفيذ الخطط التنموية والإصلاح والتطوير للجهاز الحكومي المترهل والمتقادم، ولهذا فإن الاستفادة من تعيين أعضاء مجلس الأمة التكنوقراط في الحكومة يحقق عدة أهداف رئيسية:

● أ ـ تطبيق روح ونصوص الدستور وهو كتابة إعلان من الحكومة برغبتها في التعاون مع مجلس الأمة بأخذ مجموعة – لا تقل عن ستة أعضاء – من المجلس للاستفادة من خبراتهم.

● بـ وجود غالبية من الأعضاء داخل الوزراء يضمن للحكومة الحصول على أغلبية في التصويت في القانون والمشاريع والميزانيات والاستجوابات.

● ج ـ نزع فتيل الأزمات بالأخص للكتل التي لها تمثيل في الحكومة.

● دـ الاستفادة من الخبرات الشعبية والاستفادة من قوة اتخاذ القرار فالقرار الوزاري المستند إلى قاعدة شعبية لا شك أن له قوته وأيضا الوزير الذي له عضوية لا يخشى من ذهاب وزارته لأنه بالأخير يستطيع الرجوع إلى العضوية فقراراته الإصلاحية والتطوير لها قوتها وتراعي الاعتبارات الشعبية ورغبة المجتمع في الإصلاح والتطوير.

● تعزيز مصداقية الحكومة لرغبتها في التعاون والاستفادة من الخبرات النيابية، كما هو بمثابة إعلان من الحكومة عن نجم جديد في التشكيل يعتمد على الخطط والإستراتيجيات، والكفاءة في الاختيار والاعتماد على القواعد الشعبية لتحقيق أهداف عليا تنموية وأن الحكومة تعتمد مبدأ الجدارة والمساواة والعدالة ونبذ الطائفية والقبلية والتعصب.

السلة الاقتصادية... ثاني أفضل كاتب اقتصادي في الكويت

برعاية كريمة من بيت التمويل الكويتي للمسابقة السنوية للصحافة الاقتصادية في الكويت وبإدارة جمعية الصحافيين، احتلت السلة الاقتصادية وكاتب هذه المقالة المركز الثاني في المسابقة كأفضل كاتب اقتصادي في الكويت في أول سنة كتابة، وهذا إنجاز أعتز به وأشكر كل من ساندني وهنأني على هذا الفوز، وأخص بالشكر رئيس تحرير جريدة «الأنباء» ونائبه والقسم الاقتصادي في إعطاء السلة موقعها المتميز في الصفحة الاقتصادية لجريدة «الأنباء».

دعوة لحضور اجتماعي الجمعية العامة العادية وغير العادية

لشركة طيران الجزيرة ش.م.ك

يسر مجلس الإدارة دعوة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية التاسعة وذلك يوم الأحد الموافق 24/4/2011 في تمام الساعة العاشرة صباحاً بمقر الشركة بمدينة الحرية على أرض مطار الكويت الدولي – طريق المطار (طريق 55) مقابل قاعة التشريفات.

جدول أعمال الجمعية العامة العادية التاسعة عن الفترة المالية من 1 يناير 2010 إلى 31 ديسمبر 2010

1. سماع ومناقشة تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية 31/12/2010 والتصديق عليه.
2. سماع تقرير مراقبي حسابات الشركة السيد/ بدر عبدالله الوزان من مكتب السادة/ الفهد والوزان وشركاهم . ديلويت وتوش، والسيد/ ناصر عبدالله المقيط من المكتب الأهلي لتدقيق الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2010 ومناقشته والتصديق عليه.
3. مناقشة الميزانية العمومية المجمعة والحسابات الختامية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2010 والتصديق عليها.
4. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بشأن عدم توزيع أرباح للمساهمين عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2010.
5. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بعدم منح مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2010.
6. الموافقة على التعامل مع أطراف ذات صلة للسنة المالية المنتهية في 31/12/2010.
7. الموافقة لمجلس الإدارة بإصدار سندات بالدينار الكويتي أو بأي عملة أخرى يراها مناسبة بما لا يتجاوز رأس المال المصدر، وتفويضه في اتخاذ ما يقتضيه ذلك.
8. إبراء ذمة وإخلاء طرف السادة/ أعضاء مجلس الإدارة عن أية مسؤولية ناتجه عن قيامهم بواجباتهم القانونية عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2010.
9. تجديد التفويض لمجلس الإدارة لشراء أسهم الشركة بقيمتها السوقية بما لا يتجاوز عن 10 % من عدد أسهمها طبقاً للقانون والقرارات الوزارية الصادرة في هذا الشأن ويسرى هذا التفويض لمدة 18 شهراً.
10. إنتخاب أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات قادمة.
11. تعيين أو إعادة تعيين مراقبي حسابات الشركة وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهما عن السنة المالية للشركة التى سوف تنتهي في 31/12/2011.

يرجى من السادة المساهمين الكرام أو من ينوب عنهم الراغبين فى الحضور مراجعة السادة/ الشركة الكويتية للمقاصة – إدارة حفظ الأوراق المالية – منطقة الشرق، شارع الخليج العربى، برج أحمد (الدور الخامس – هاتف رقم 22464579) لإستلام بطاقات الحضور وجدول أعمال الجمعية العامة العادية.

مجلس الإدارة

jazeeraairways.com